منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة

إبراهيم محمد زين*

١. مقدمات:

لا يمتري أحد في أن كتاب منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة[١] قد كتب من موقع مميز وواضح. رغم أن المؤلف قد اختار لنفسه أن يجادل الإمام الجويني بحجج شيخ الإسلام ابن تيمية. فهذا الوضوح نابع من المباشرة في الاحتكام لشيخ الإسلام ابن تيمية وتبني منهجه دون مزايدات أو محاولة لتسويغ ذلك الأمر بحجج عقلية أو نقلية، إنما يكفي في الأمر بيان وجه الاتباع في منهج ابن تيمية وتحريه في الاقتداء بمنهج السلف الصالح وميراث النبوة في فهم قضايا الاعتقاد.

لكن كل ذلك الوضوح والتمييز يعاد النظر فيه إذا علمنا أن الإمام الجويني له امتدادات في ذات المنهج، وله نسب عريق في الدعوة إلى ما سبق الإشارة إليه، وله منافحات وجولات في الرد على المعتزلة وتسفيه مواقفهم والتشغيب عليهم من موقع العارف بمزالق أقوالهم وفساد تحكماتهم. فالإمام الأشعري ــ من قبل ــ قد رأى خطورة الاتجاه الاعتزالي ــ كمنهج في فهم العقيدة ــ

---

* دكتوراه مقارنة أديان، من جامعة تامبل، ١٩٨٩م، أستاذ مشارك في قسم أصول الدين ومقارنة الأديان، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ورئيس قسم الفقه وأصوله بنفس الجامعة.

[١] تأليف د. أحمد بن عبد اللطيف بن عبد الله آل عبد اللطيف، نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، عام ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

على وحدة الأمة وعلى منهج الاتباع والاقتداء بالسلف الصالح من تلك الأمة . فخرج لذلك عن الاعتزال مثلما خرج عن ثوبه في المسجد الجامع بالبصرة، كما تحكي الروايات بصورة فيها مزج بين الجدّ والهزل، الجدّ في الالتزام بمنهج السلف ــ كما عبّر عنه الإمام أحمد بن حنبل ــ والهزل مما عليه المعتزلة من تحكمات عقلية تدل على فساد الطبع والخروج عن حيوية وبساطة الإسلام وحنيفيته السمحة التي تسع النظر الجمهوري والنظر الصفوي على حد سواء دون شطط أو تمحل. فالإمام الجويني من رواد التأسيس الثاني لمذهب الأشعري بعد الإمام الباقلاني. والحال كذلك لابد من إثبات دعوى الفصل بين أشعرية الأشعري من جهة وأشعرية الجويني من جهة ثانية. فإن صحت هذه الدعوى وثبت مفارقة الإمام الجويني لمنهج الأشعري نستطيع مرة أخرى أن نسم محاولة المؤلف في كتابه قيد المراجعة بالتمييز والوضوح من موقعه في النظر إلى الإمام الجويني ومنهجه في فهم العقيدة الإسلامية.

مرة أخرى يضيع الإمام الجويني بين ترجمة الإمام الذهبي له في سير أعلام النبلاء وبين ترجمة تلميذ الإمام الذهبي ابن السبكي في طبقات الشافعية. رغم تقدير ابن السبكي لشيخه إلاّ أنّه أبدى تبرماً واضحاً بتعليقات الإمام الذهبي على سيرة الإمام الجويني ودخل في معاظلات واستدراكات ــ في أحسن الأحوال ــ على اختيارات الإمام الذهبي في عرض سيرة الإمام الجويني والحكم عليها. فبين تبجيل ابن السبكي وحصافة الإمام الذهبي في النظر إلى شيوخ المذهب الأشعري تقع الصورة المتوازنة عن شخصية الإمام الجويني. ومرة أخرى تتضح معالم موقف د. أحمد عبد اللطيف من زخم الترجمات المختلفة للإمام الجويني ومحاولة الترجيح بين هذه الترجمات والمعارضات، باتخاذ موقف حصيف يذكر بموقف الإمام الذهبي.

إذا الأطروحة الأساسية التي نحن بصدد مراجعتها في هذا الكتاب تبدو في غاية الوضوح: وهي النظر إلى منهج إمام الحرمين الجويني في تناول العقيدة الإسلامية ومحاولة تقويم ذلك النظر عن طريق الاحتكام إلى منهج السلف كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية. فذلك يعني إعادة فهم منهج الجويني بإعادة تركيبه

على معالم نظر شيخ الإسلام ابن تيمية في قضايا ومنهج العقيدة كما فهمها السلف الصالح. ويبدو لأول وهلة أن الأمر مجرد مقارنة بين منهجين على سبيل محاكمة منهج بمنهج آخر ولكن بالتدقيق في الأطروحة الأساسية يتضح لنا أن الأمر أكثر تعقيداً مما بدا لنا، حيث إن ما يراد بيانه هو المنهج السليم في النظر إلى العقيدة وذلك يقتضي محاكمةً وأصولاً للاحتكام، فأفضل سبيل لإجراء محاكمة ناجزة هي اختيار الإمام الجويني الذي اتُهم بانحرافه عن أشعرية الإمام الأشعري التي هي في الأصل التزام واع ورشيد بمنهج السلف كما بينه الإمام أحمد بن حنبل، وأيسر سبيل لبيان أصول الاحتكام هي الاتصال بشيخ الإسلام ابن تيمية، الذي كانت له جولات وصولات في بيان التخليط الذي أحدثه متأخّرو الأشاعرة على منهج السلف. والحال كذلك فإن منهج المقارنة ما هو إلاّ غطاء فكري وعلمي لقضية في غاية التعقيد وموغلة في تلافيف نظامنا الفكري والديني وهي قضية التأويل، ولقد بين د. أحمد عبد اللطيف بوضوح لا مرية فيه أن من الأسباب الأساسية في اختياره للإمام الجويني "ولا سيما فيما يتعلق بتأصيله لقاعدة التأويل ــ في تلك المدرسة ــ للظواهر النقدية المخالفة للمقررات العقلية في نظرهم".[٢] إذاً فتأصيل القول في قاعدة التأويل يمثل فاصلة جوهرية بين منهج السلف في فهم العقيدة ومنهج المتكلمين كما حاول د. أحمد عبد اللطيف بيان ذلك الأمر في بحثه.

ولما كانت مسألة التأويل هي قلب الخلاف المنهجي بين "المذاهب الكلامية" وبين "المدرسة السلفية" فقد حاول الكاتب بدقة صياغة الأسئلة الأساسية في المنهج حول كيفية إثبات العقائد وهل يستدل على العقائد بالنقل أم بالعقل وما هو السبيل حال التعارض بينهما؟ وكيف نلجأ إلى التأويل وما هي ضوابطه؟ وهذه الأسئلة تقود إلى التمييز بين مراتب النصوص ولكن المعالم الرئيسة للمنهج تجر النقاش إلى قضية التأويل وموقعها في النظام الفكري الديني. ولقد أفلح الباحث صنعاً حينما جعل من الخلاف المنهجي بين

---

٢ منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة، ص١١.

"المذاهب الكلامية" و"المدرسة السلفية" مدار القول في بحثه بسبب محورية هذا النوع من الخلاف والذي على أساسه يمكن تحرير القول دون اللجوء إلى التفاصيل التي تضيّع معالم القضية الجوهرية. والتي قد تنتهي إلى تحكمات يستسهل الناس الخروج عنها بدعوى أن الخلاف لفظي ولا طائل وراءه، ولكن حينما ينعقد الخلاف حول منهج النظر تتضح معالم الخلاف ويبدو الفارق واضحاً بين الموقفين في طرائق اختيار العبارات وفي المعاني التي يعبر بها وفي إمكانات طرح الأسئلة أو الوقوف عند ظواهر الكلام والتفويض دون تجهيل ولا افتئات. قد يصل الخصمان إلى النتيجة نفسها أحياناً ولكن ذلك لا يعني الاتفاق على الأمر إذا كان الطريق الموصل إلى تلك النتيجة ليس هو هو. فقضايا العقيدة تؤخذ بمنهج اتباع فيه اقتداء بالرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وبالمنهج الذي علمه لأصحابه، فما لم يكن المنهج المتبع والنتيجة المتوصل إليها جزءاً من الشريعة فثم بدعة لا تؤمن عواقبها، وإن اتصلت في بعض جوانبها بصورة عرضية بمسلمات العقيدة الإسلامية. إذاً فالمنهج هو الذي يهدي إلى السبيل وهو جزء حيوي وجوهري بالنسبة إلى التمييز بين الحق والباطل. ولذلك فقد أولى المؤلف عناية فائقة لدراسة منهج الإمام الجويني في دراسة العقيدة. ورغم أن البعض قد يرى أن هذا الأمر لا يحتاج إلى تبرير بسبب أن دراسات العقائد تُعنى في الأصل بالكليات وسبل تحصيلها ومن ثَمَّ تكون قضايا المنهج هي الأساس الذي تدور حوله تلك الدراسات. ولكن حينما يعاد تصنيف المدرسة الأشعرية في إطار "المذاهب الكلامية" في قبالة "المدرسة السلفية" يبدو واضحاً للناظر المحقق أهمية النظر في قضايا المنهج حتى تتضح معالم الفروق الدقيقة في مسائل العقيدة، ليس من باب كونها فروقاً بسبيل نظر اجتهادي ولكن بكونها فروقاً انعقدت على أساس منهج الاتباع وتحريه أو الاستبداد بالنظر العقلي والانزلاق مع هواه تحت أيّ مسمى من المسميات، وتتفاوت حدود الانزلاق بين الانعتاق التام أو الزلات والسقطات المعدودة بين الفينة والأخرى، ولكن يبقى الفاصل الجوهري هو كيفية حدوث هذه السقطات فإن استطعنا ردها إلى المنهج فذلك يبيّن خطورتها وعظمها أما

إن كانت من بنات سوء الفهم فذلك أمر هين حينما تستبين معالم الحجة، أما الخلاف المنهجي فهو خلاف طرائق ومسلمات وسبيل الرجوع فيه إلى الحق مفتقر إلى عون من الله ثم جهد علمي غزير حتى ينقدح الحق في روع المخالف وتستبين السبيل أمامه.

لا شك في أن دخول صناعة المنطق اليوناني في المجال العربي الإسلامي قد عكرت صفو البيان وملكة التعبير، ولا سيما أن المشتغلين بالمنطق الأرسطي في أول أمرهم كانوا من السريان الذين استغلقت العجمة عليهم وفشلوا تماما في نقل معاني المنطق الأرسطي إلى البيان العربي دون الوقوع في تحكمات مباني المنطق الأرسطي المرتبط باللغة اليونانية، وليس أدل على ذلك من المناظرة الشهيرة التي سجلها أبو حيان التوحيدي في كتابه (**الإمتاع والمؤانسة**) بين السيرافي اللغوي الشهير ويونس بن متى والتي خرج منها المنطق اليوناني بهزيمة ساحقة بسبب جهل يونس بن متى بمعاني الحروف في العربية، وسوء قدرته في التعبير عن نفسه بلسان مبين، وعدم درايته بارتباط صناعة المنطق باللغة مما حدا الفارابي ــ تلميذ يونس بن متى ــ فيما بعد في كتابة سفره القيم (**كتاب الحروف**)[٣] ومحاولة تدشين معاني المنطق الأرسطي في رحم اللغة العربية. ولما بلغ الأمر عصر الجويني بدا واضحا أن صناعة المنطق قد التحمت بالبيان العربي وتجرد المنطق الأرسطي ــ تماما عند البعض ــ عن جذوره الوثنية وظلاله اللغوية المرتبطة باللغة اليونانية على يد المدرسة الأشعرية، وصار المنطق صناعة مأمونة العواقب وأداة فعالة في يد المدرسة الأشعرية للانتصار لعقيدة السلف ــ كما يرى البعض ــ إذا فالحديث عن صناعة المنطق دون الانتباه لذلك التاريخ الثري والمعقد الذي وقع للمنطق اليوناني في ظل الحضارة العربية الإسلامية لهو حديث فيه كثير من التعميم والخطأ البين، فنظرية الحد والبرهان ليست هي كما حررها المتكلمون في زمان الجويني وكما هي عليه في المنطق

٣

Muhsin Mahdi: "Language and logic in Classical Islam" in *Law and Logic in Classical Islam*, ed. G.E. Von Grunebaum, Wiesbaden: Otto Harraswitz, 1970.

الأرسطي، والنقد الرائع الذي قدمه شيخ الإسلام ابن تيمية لنظرية الحد لم يكن ممكناً لولا ذلك التاريخ الذي مر به المنطق الأرسطي داخل المدرسة الأشعرية، فالتصفية قد بدأت منذ صار التعبير عن معاني ذلك المنطق في اللغة العربية ومنذ أن صار البيان العربي يسع بعض معاني المنطق الأرسطي ولا يألف بعض تحكماته الناتجة من خصوصيات اللغة اليونانية. فإن كان ذلك كذلك فأيّ محاولة للتلبيس وذم المنطق دون معرفة الحيثيات لهي حديث يقبل من العامة والسوقة ولا يصح من الأقفال.

هذه المقدمات السابقة هي علاوة على مراجعة هذه السفر القيم فمن أراد الدخول في عالم د. أحمد عبد اللطيف الفكري دون التعريج عليها فله ذلك. لكن قصد من هذه المقدمات زيادة حالة التحفز الفكري والعلمي حتى لا يُسلِّم القارئ لما هو واضح ومميز بمجرد أنه قد قيل عنه كذلك. والحال كذلك فإن مجرد التأكيد على منهج السلف والإشارة إلى شيخ الإسلام ابن تيمية تبعث على الطمأنينة الفكرية والعلمية لدى القارئ ومن ثم تفوت عليه ملكة التحفز التي لا غنى عنها لفهم أيّ قضية من القضايا، وحسبك داعية لأن تكون مستوفزاً عطلاً من الوعي حينما يكون الأمر متعلقاً بقضايا العقيدة الإسلامية ومنهج فهمها.

٢. قضايا الكتاب الرئيسية:

يتكون هذا السفر القيم من مقدمة وباب تمهيدي ثم ستة أبواب لبحث قضية المنهج في دراسة العقيدة عند إمام الحرمين الجويني مقارنة "بالمنهج السلفي الصحيح" وخاتمة فيها تلخيص لأهم قضايا البحث والمقارنات الأساسية التي خلص لها.

غني عن البيان من أن المقدمة مثلها مثل كل مقدمات الرسائل الجامعية قد عملت على بيان أسئلة البحث الأساسية ثم انتقلت لمحاولة إيجاد مساحة علمية بين الدراسات السابقة لهذا البحث، وتسويغ أمر الكتابة عن منهج الإمام الجويني في دراسة العقيدة، ثم بيان محورية دراسة العقيدة عن طريق التركيز على بيان المنهج الذي يبين الفروق الجوهرية بين مقالات السلف الصالح

والمذاهب الكلامية.

ولقد جاء الباب التمهيدي حاويا لجملة من الموضوعات تركزت على سبيل الإجمال حول "حياة إمام الحرمين" وذلك عن طريق بيان الحالة السياسية حيث إن إمام الحرمين قد عاش بين سنتي (٤١٩-٤٧٨هـ) وذلك جعله يشهد عصري الخليفتين القائم بأمر الله والمقتدي بأمر الله.

ثم ركز الباحث في سرده على جملة الاضطرابات السياسية والانقسامات التي عاشتها الدولة الإسلامية في ذلك العصر من سيطرة للدولة الفاطمية على بلاد المغرب ومصر، والدولة الأموية بالأندلس، والدولة الغزنوية في بلاد الأفغان والبنجاب وخراسان، ثم ما كان من أمر الحروب بين أبناء وأحفاد السلطان محمود الغزنوي بعد وفاته ـــ وما كان من حروب بين السلاجقة وأبناء محمود الغزنوي للسيطرة على خراسان، وأخيرا ما كان من أمر سيطرة السلاجقة على عاصمة الخلافة بعد أن احتمى بهم الخليفة حينما علم بالمراسلات السرية التي وقعت بين البساسيري والفاطميين، وثبات سوء عقيدة البساسيري ومن ثم طرد بني بويه على يد السلاجقة وإحلال السلاجقة مكانهم ثم ينتقل الباحث بذات الملكة في السرد التاريخي التي يعوزها التركيز والإحكام ومضاهاة النصوص للحديث عن الحالة الاجتماعية معتمدا بصورة أساسية على ابن كثير وفي بعض الحالات على ابن الأثير مبالغا في دور العيارين ومشوشا على نصه الأساسي في الخلط بين ما هو سياسي وما هو علمي وما هو اجتماعي على صعيد واحد. ثم ينتقل أخيرا إلى وصف الحالة العلمية بأنها "وفي هذا العصر أغلق باب الاجتهاد في الفقه وسرى فيه روح التقليد وبرز فيه التعصب الشديد للمذهب".[٤] وكأن الحالة العلمية كلها يمكن أن تتلخص في الفقه على حين النص الأساسي لهذا البحث يعنى بقضايا علم الكلام والتي يبدو واضحا من هذا البحث الزخم العلمي الذي رصده الباحث بجدية وعمق في باقي أبواب البحث. ويبدو واضحا أن صنعة السرد التاريخي ومراعاة وضع صورة كلية عن طريق ضم

٤ منهج إمام الحرمين، ص٢٨.

أجزاء متناثرة دون التأثير عليها والتدخل السافر في فرض طريقة لفهمها لم تبلغ المدى الذي بلغت فيه قدرة الباحث على مضاهاة نصوص علم الكلام والمنطق والعقيدة بعضها ببعض. ومحاولة استقصاء جميع المعاني التي تحملها ثم بيان الراجح من المرجوح بسبيل يدعو للإعجاب والتقدير لمن له إلمام بتلك الصناعة أو حتى لمن لم يكن له حظٌ وافر منها بسبب سلاسة الأسلوب وانسيابه، ولكن صنعة السرد التاريخي قد تخلّفت كثيراً عن الغرض المطلوب بيانه في هذا الفصل ويستثنى من ذلك في هذا الباب التمهيدي ما جاء في الفصل الرابع حول مؤلفات الإمام الجويني ومحاولة تصنيفها وترتيبها ترتيباً تاريخياً وعلمياً. وكذلك تصديه لبيان أمر بضاعة الإمام الجويني في علم الحديث، ثم احتجاجه بما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الصدد وبيان أن شيخ الإسلام قد تتبع الأحاديث التي احتج بها الإمام الجويني في موسوعته الفقهية "نهاية المطلب في دراسة المذهب" وباقي مؤلفاته الأخرى وخلوصه من ذلك بضعف بضاعته في هذا الجانب. وتصل دقة الملاحظة في هذا الفصل مداها حينما يقوم الباحث بمحاولة تصنيف مؤلفات الإمام الجويني في علم الكلام إلى مجموعتين من ناحية علمية وتاريخية، وذلك باستخدام منهج التناص والتتبع التاريخي والعلمي لتلك المؤلفات ويخلص إلى أن: المجموعة الأولى تحتوي على التلخيص ثم كتابي الشامل والإرشاد اللذين يبدو التزامن واضحاً في تأليفهما. والمجموعة الثانية: تحتوي على النظامية والغياثي والبرهان. وتتطور هذه القدرة التحليلية العميقة في الفصل السادس من هذا الباب التمهيدي، حينما يتناول الباحث مذهب الجويني الكلامي وإضافاته للمذهب الأشعري في قضايا الصفات والذات ثم في الفصل الذي يليه الذي عقده لبيان طرق الإمام الجويني في دراسة العقيدة من تحديد المصطلحات وطرق الاستدلال والبرهان على العقيدة عن طريق العقل والسمع والمعجزة. وكل ذلك يجعلنا نقول: إنّ الباحث قد استوفى الغرض المطلوب واحتج له بصورة متسقة ومنظمة وقائمة على أهمية تتبع التطور الفكري للمؤلف وليس الحكم عليه من كتاب واحد أو مقالة مجتزأة. وكل ذلك يجعلنا نزداد ثقة بأنّ ما يلي هذا الباب التمهيدي سيكون

أغزر بحثاً وأعمق رؤية مما قصر الباحث فيه حال استخدامه لصنعة السرد التاريخي.

الباب الأول بكثير من الاختصار والتبسيط هو محاولة من الباحث لبيان مسألة الحدّ عند الإمام الجويني بحسبانها تقع في دائرة عناية الإمام الجويني بضبط وتحديد مصطلحاته العقدية، ثم محاولة الباحث بيان الاتفاق والاختلاف بين نهج الإمام الجويني في النظر إلى "نظرية الحد" وبين انتقادات شيخ الإسلام ابن تيمية لها.

ثم من بعد ذلك ينتقل الباحث في الباب الثاني إلى معالجة الشق الثاني من معالم المنطق المكون من نظريّتيْ الحد والبرهان. ويتناول قضايا البرهان تحت عنوان "منهجه (أي الإمام الجويني) في الاستدلال العقلي على العقائد" الذي يحتوي على جملة من الفصول كلها تُعنى ببيان أنواع البرهان العقلي التي استند إليها الإمام الجويني في مرحلتيه الكلاميتين الأولى: وهي مرحلة الشامل والإرشاد التي استخدم فيها البراهين التالية: (أ) قياس الغائب على الشاهد، (ب) إنتاج المقدمات والنتائج، (جـ) السبر والتقسيم، (د) الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه. أما في المرحلة الأُخرى فقد بيّن إمام الحرمين أن الطرائق السابقة في الاستدلال إنما تعزى لأئمة المذهب الأشعري، وعليه حينما ألّف كتاب البرهان استعاض عن تلك الطرائق بطرائق جديدة هي: (أ) السبر والتقسيم المنحصر لا المنتشر، (ب) البرهان المستند، (جـ) برهان الخلف. وقد سعى الباحث إلى تتبع جملة البراهين التي استخدمها الجويني في حجاجه الكلامي سواء تلك التي نص عليها صراحة أو تلك التي تستشف من نقاشه وقام بتبويبها وتنظيمها بصورة دقيقة ومفيدة، ثم عقب على كل ذلك بالدخول في مُحَاجَّات كلامية ومنطقية مع مواقف إمام الحرمين باستخدام انتقادات شيخ الإسلام ابن تيمية لبعض تلك المواقف، وقد توسع كثيراً في قضية قياس الغائب على الشاهد وقياس الأولى في الاحتجاج في مسائل العقيدة الإسلامية. ويستشف من نقاشه المستفيض لهذه القضايا المنهجية في الدلالة على جدوى البراهين العقلية والاحتجاج بها في مجال العقائد على أن موقف شيخ الإسلام

ابن تيمية من المنطق هو موقف متوازن لا ينم على الرفض التام أو القبول ولكنه موقفٌ نقدي يسعى لإيجاد أرضية مشتركة تجرد المنطق من خصوصيته اليونانية، أيّ خصوصية ارتباطه باللغة والميتافيزيقيا اليونانية.

بعد ذلك يجرد الباحث كل معرفته العميقة بالأصول واللغة والتفسير لبيان معالم منهج الإمام الجويني في الاستدلال السمعي بالقرآن على العقائد في الباب الثالث من بحثه. ولعلّ هذا الباب هو أطول أبواب الكتاب وأهمها وأكثرها ثراء لفهمنا لمنهج الإمام الجويني، وينقسم الباب إلى جملة من الفصول لمناقشة قضايا الاستدلال بالنص والظاهر، ثم منهج إمام الحرمين في تأويل الظواهر، ثم نقد منهج إمام الحرمين في التأويل وبيان موقف السلف منه ومن فهمه للتفويض، ثم أخيراً قضايا الاستدلال بالمفهوم وفي كل ذلك يسعى الباحث لفهم مراتب نصوص القرآن الكريم ودلالتها على العقائد في قضايا الصفات الخبرية والمعنوية، ومسائل القدرة الإلهية وتعلقها بالفعل الإنساني وبقية السمعيات، وفي كل ذلك أثبت الباحث قدرة فائقة على التحليل والتتبع لآراء الإمام الجويني في كل مراحله الفكرية مقارناً بينه وبين المتكلمين من جهة وبينهم جميعاً وبين شيخ الإسلام ابن تيمية من جهة أخرى، ولا يسعنا إلاّ القول بأن الباحث قد فهم أهمية الاستدلال اللغوي وأن المنهج القويم في ذلك قائم على فهم معنى البيان العربي الذي تنزل به القرآن المجيد وكيف فهمه الصحابة والتابعون والذي قصد به تبليغ قضايا الفهم والعمل على المعنى المطلوب وليس الاستبهام والغموض. ولعلّ هذا المبدأ مهم في التمييز بين المعنى الحقيقي والمعنى المراد فهمه وجعل نقطة الارتكاز بين المُنشأ للنص والمتلقي له هو المعنى المراد فهمه دون إنكار المعنى الحقيقي، والذين ذهبوا إلى جعل المعنى الحقيقي نقطة الارتكاز ومن ثَمّ تأويل كل معنى يمكن أن يفهم قد اشتطوا كثيراً وتكلفوا عنتاً ووقعوا في كثير من المحظورات اللغوية والعقدية.

وفي هذا الباب المهم من البحث يتعرض الباحث إلى قضية التأويل وهي لب بحثه وتمثل آصرة الخلاف بين منهج السلف والمذاهب الكلامية وتتصل بها قضية التفويض ويبدو للناظر المحقق ــ مرة أخرى ــ أن الخلاف في قضية

التأويل تتجلى معانيه في عمق فهم معنى التأويل وإلحاقه بمعنى الرسالة الإلهية وهدفها. وذلك يجعلنا أمام موقفين لا ثالث لهما أولهما: إن كان الهدف من الرسالة الإلهية هو البيان لشيء يعلو على البيان للوقوف على المعنى الذي يلائم المدى المحدد للمعرفة البشرية واعتبار المعاني العميقة والحقيقية لا تقع في وسع المعرفة البشرية، وإنما الأحوط التزام الصمت والتدبر في صمت يغني عن القول. وثانيهما: وهو خلاف الموقف الأول ونحسب أنه موقف الإمام الجويني الذي يؤكد على ما هو أعلى من مدى المعرفة البشرية وبذلك تتلخص نظريته اللغوية في النظر إلى النصوص الإلهية من هذا الموقف. وربما يقال إن محل الخلاف بين الإمام الجويني وشيخ الإسلام ابن تيمية هو خلاف حول نقطة الارتكاز في المعرفة هل هي الله أم الإنسان؟ وربما يذهب البعض إلى أن الخلاف الوحيد في مسألة الاستدلال السمعي بين الجويني ومذهب السلف في فهم مسألة التأويل في بعض القضايا بعينها وليس بسبب نهج في الفهم، وكذا الحال في فهمه لقضية التفويض وفي توسعه ــ أحيانا ــ في مسألة المفهوم، لكن على وجه الإجمال فملامح المنهج الأساسية يبدو فيها الاتفاق التام على الأساسيات بين منهج الجويني ومنهج السلف، ويبدو واضحا بعد وعمق نظر إمام الحرمين. وبعد هذا الباب الذي تتضح فيه نقاط الخلاف والاتفاق بين منهج السلف ومنهج الإمام الجويني في الاستدلال على العقائد بالقرآن الكريم ــ حسب رأي الباحث ــ ينتقل الباحث إلى الباب الرابع الذي يناقش فيه منهج إمام الحرمين في الاستدلال بالسنة على العقائد.

ولا يمتري أحد في أن الباحث قد أمسك بخيوط قضايا الاستدلال بالخبر المتواتر وخبر الآحاد عند إمام الحرمين والمدارس الكلامية على وجه الإجمالى، ثم بين موقف امام الحرمين من الاستدلال بالسنة في إثبات العقائد وعرض ذلك الموقف إلى ما استقر عليه القول عند أتباع منهج السلف. وقد أثبت الباحث - أيضا - قدرة فائقة على التتبع الدقيق للتعريفات المختلفة للخبر المتواتر وللشروط التي اتخذت في اعتباره ولأمر إفادته للعلم اليقيني. كل ذلك وقد تتبع بدقة تطور موقف إمام الحرمين في كتبه المختلفة في شأن القول في الخبر

المتواتر، ثم حاول بيان الفروق بين موقف إمام الحرمين وبين المعتزلة ثم ما هي الصلة بين موقفه وموقف الإمام الأشعري الذي يقبل خبر الآحاد في الاستشهاد على العقائد، وكذلك موقف الإمام الباقلاني الذي تبع الأشعري في ذلك ــ دون إكثار في إيراد الأمثلة في هذا المجال كما فعل الأشعري. وخلص الباحث بعد ذلك للتمييز بين موقف الجويني من الناحية النظرية والذي يقضي بأن الخبر المتواتر حجة في الاستدلال في مجال العقائد لأنه يفيد العلم الضروري، ويذهب الجويني من الناحية العملية للاستدلال بخبر الآحاد إن لم يعارض ذلك الخبر دلائل العقول، ويؤكد الباحث هذا المعنى قائلاً: "وينبغي أن نقرر هنا أن حجية المتواتر والآحاد في باب العقائد عند إمام الحرمين مرهونة بعدم مخالفتها للأدلة العقلية عنده وإلاّ أسقط حجيتها وتناولها بالرد والتأويل".[٥]

ورغم صراحة هذا النص السابق ــ في رأي الباحث ــ في مفارقة إمام الحرمين لمؤسس المذهب الأشعري من قبله في شأن الاستدلال بالسنة في مجال العقائد إلاّ أن القسمة بين الموقف النظري لإمام الحرمين في التعامل مع الأخبار المتواترة وأخبار الآحاد والاقتضاء العملي الذي جعله يختار من نصوص السنة سواء أكانت متواترة أم أخبار آحاد في الاستدلال على العقائد بحيث إنها تتسق مع دلائل العقول. هذا التمييز بين الموقف النظري والموقف العلمي لا يبدو واضحاً بل إنه من الممكن القول: إنّ هذه القسمة نفسها تحتاج لأن تثبت أولاً حتى نستطيع أن نحاكم على أساسها موقف إمام الحرمين في شأن الاستدلال بالسنة في إثبات العقائد.

ثم ينتقل الباحث إلى إيراد أمثلة من مواضع استدلال إمام الحرمين بالمتواتر من السنة في إثبات العقائد مثل: (١). ظهور القرآن على يد النبي صلى الله عليه وسلم، (٢). وقوع التحدي بالقرآن، (٣). ظهور المعجزات من النبي صلى الله عليه وسلم، (٤). عذاب القبر، (٥). إثبات البعث، (٦). إثبات الميزان وصفته، (٧). رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، (٨). صحة إمامة أبي

---

[٥] منهج إمام الحرمين، ص٣٧٠.

بكر. ويبدو من الأمثلة التي ذكرها الباحث أن إمام الحرمين قد سبر غور مسألة الاحتجاج بالخبر على وجه الإجمال، واستدل على حجيته إن كان متواترا بطريقة أكثر إقناعا حيث إن الكثرة عنده هي إحدى القرائن التي تحف بالخبر حتى يصير متواترا يفيد العلم وليست هي القرينة الوحيدة، فالعبرة بالقرينة وليست بالعدد المجرد وإذا ثبتت قرائن الصدق ثبت العلم بالخبر. وأخيرا فإن العلم الاضطراري لا يقع إلا في الأمور المحسوسة ولا يكون في الأمور الاستدلالية بأي حال من الأحوال حسب موقف الجويني.

وبالمنهج السابق نفسه يسعى الباحث إلى النظر في قضية جد شائكة وهي موقف الأشاعرة المؤسسين للمذهب ــ الأشعري والباقلاني ــ من الاحتجاج بخبر الآحاد في مجال العقائد. وبعد أن ينقل نص الإمام الأشعري في الإبانة الدالة على الاحتجاج بجميع الآثار الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجال العقائد دون التمييز بين المتواتر منها أو خبر الآحاد أو جعل هذه القسمة هي الفيصل في أمر الاحتجاج أو عدمه، يقول الباحث: "وهذا النص يدل على أن منهج أبي الحسن الأشعري الاحتجاج بكل ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقل عنه وأن مخالفة هذا المنهج زيغ وضلال".[٦] إذا فموقف الأشعري واضح في الاحتجاج بالسنة في مجال العقائد، فإن صحت السنة فهي منهجه في إثبات العقائد دون الالتفات إلى كونها من باب المتواتر أو الآحاد خلافا لما عليه الأمر عند المتكلمين الذين لا يحتجون بخبر الواحد في مجال العقائد بسبب عدم إفادته للعلم عندهم. ثم ينتقل الباحث من ثم إلى موقف الباقلاني الذي يخلص فيه بعد جملة من الأمثلة التي ذكرها الباقلاني في التمهيد في الاحتجاج بالسنة في مجال العقائد إلى قول الباحث: "ومقصدي أن الباقلاني لم يرفض حديثا بحجة أنه من قبيل الآحاد ولا تقوم به حجة كما كان يفعل المعتزلة".[٧] فإن كان ذلك هو موقف كل من الباقلاني والأشعري في شأن الاحتجاج بخبر الواحد في مجال العقائد فلا بد من محاولة فهم موقف الجويني

---

[٦] منهج إمام الحرمين، ص٣٨٣.

[٧] منهج إمام الحرمين، ص٣٨٥.

في هذا الصدد ورأى الباحث أن السبيل إلى ذلك هو تلمس إجابة إمام الحرمين على سؤال: مدى إفادة خبر الواحد للعلم. يبدو واضحا أن لإمام الحرمين موقفين في هذا الشأن فالموقف الأول الذي سجله في الإرشاد والبرهان متابعا الإمام الباقلاني في القول بأن خبر الواحد إذا احتفت به القرائن مثل تلقي الأمة له بالقبول فذلك يجعله يفيد العلم لكن إمام الحرمين في البرهان كذلك يخالف هذا الموقف "ويشتد نكيره على من يرى أن خبر الواحد يحصل به العلم"[٨] كما ذهب إلى ذلك الباحث معلقا على نص للجويني في البرهان يقول فيه الجويني: "ذهبت الحشوية من الحنابلة وكتبة الحديث إلى أن خبر الواحد العدل يوجب العلم وهذا خزي لا يخفى مدركه على ذي لب"[٩] ثم ذهب الباحث في محاجة مطولة تفنيد قول الجويني في هذا الأمر وتلخيص موقف الجويني من خبر الواحد إلى أنه يحتج به في العقائد إذا ثبت عدم مخالفته للعقل. ثم يذكر أمثلة من الإرشاد والشامل أضرب فيها الجويني على الاحتجاج ببعض أخبار الآحاد لمخالفتها لمقتضيات العقول عنده وحاول جاهدا تأويلها. ولكن إمام الحرمين نفسه في النظامية يستدرك على موقفه الأول استدراكا ليس في آلية النظر إلى خبر الواحد من أنه يفيد العلم ولكن بسبب صحة نسبته للرسول صلى الله عليه وسلم مع تسليمه بأنه لا يفيد القطع بسبب ظنية ثبوته إلا أنه قد اكتفى بقبول خبر الواحد تدينا وعلى سبيل غلبة الظن إن كان مدلوله غير مستحيل من جهة العقل، لأن رده هو سبيل المرتابين في الدين. وأما إن كان أخذ ظواهر خبر الواحد يتعارض مع التنزيه فإنه كذلك في النظامية لم يقم برده كما فصل في البرهان وغيره وإنما دعا إلى أهمية قبوله وتفويض معناه إلى الرب لأن التأويل من سبيل المبتدعين.

ثم ينتقل الباحث بعد ذلك إلى بيان مواضع استدلال إمام الحرمين بأخبار الآحاد في إثبات العقائد وفقا لتحليله السابق لمواقف إمام الحرمين في كتبه المختلفة في هذا الصدد وحصر هذه المواضع في الآتي: (١). إثبات السحر،

---

[٨] منهج إمام الحرمين، ص٣٨٧.

[٩] منهج إمام الحرمين، ص٣٨٧.

(٢). إثبات الجن، (٣). إثبات عروج أرواح المؤمنين إلى الجنة، (٤). إثبات الصراط وصفته، (٥). إثبات الشفاعة لأهل الكبائر. ويبدو جليا أن البحث لم يعر أي انتباه لما استقر عليه القول في وصف الاتجاه الأشعري بأن قد حمل بذور القول في مسائل الاحتجاج بخبر الواحد في مجال العقائد والموقف من مسألة التأويل في كتاب الابانة على نهج يوافق مقالة أهل الحديث عموما ومنهم السلف على وجه التحديد لكن تلك البذور لم تثمر أشجارا وارفة في كتابه اللمع بل إن الموقف من تلك القضايا قد تبدل، وهذا التردد ـ فيما بعد ـ في المدرسة الأشعرية يعزى إلى هذين الموقفين للإمام الأشعري بين الإبانة واللمع وعليه يمكن القول إن موقف الجويني من الاحتجاج في مسألة العقائد بخبر الواحد في النظامية الذي سمته القبول تدينا لظاهر خبر الواحد وعدم تأويله إذا تعارض مع دلائل العقول ثم موقفه الآخر في الشامل والبرهان الذي يرجح فيه التأويل حال التعارض ويقبل الاستدلال بخبر الواحد شريطة اتفاقه مع دلائل العقول ولعل هذا التردد في موقف الجويني يدل على اتجاه أصيل في علم الكلام الأشعري وسمة لم يخترعها الإمام الجويني وإنما ورثها من المؤسسين لعلم الكلام الأشعري. وعليه فإن التوتر الظاهري والعميق أحيانا في المذهب الأشعري إنما يرد إلى موقف الإمام الأشعري نفسه بين الإبانة واللمع في قضية التأويل.

ثم يسعى الباحث في خاتمة هذا الباب بنقد موقف إمام الحرمين من الاستدلال بالسنة في إثبات العقائد في ضوء المنهج السلفي ويحاول جاهدا تركيب حجته الأساسية على عدم اشتغال الجويني بالحديث وضعف بضاعته في هذا المجال ثم بيان بعض الفروق الدقيقة بين موقف شيخ الإسلام ابن تيمية في شأن الاستدلال بالسنة في مجال العقائد وبين موقف إمام الحرمين. ولاشك في أن دعوى عدم اشتغال الجويني بالحديث وعدم معرفته بطرقه جعلته يقف الموقف الذي وقفه من حديث الآحاد دعوى تحتاج إلى دليل، بل إن الأهم من ذلك يجب النظر في الدليل الذي أورده الجويني حال رده أو قبوله من ناحية معرفية. أما ذهاب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أهمية التسليم لأهل الصناعة في العلم حديثا كان أو فقها في أمر إجماعهم أو اختلافهم فقول يصح على ظاهره ولكن إذا أريد به الاحتجاج على قضية مثل الاستدلال في باب العقائد فمن

باب أولى أن يسلم من يشتغل بالحديث أو غيره لما يستقر عليه النظر عند صاحب صناعة أصول الدين ولاسيما إن كان الأمر يتعلق بكيفية الأخذ بالحديث للاستدلال في مجال العقائد.

ينتقل الباحث إلى الباب الخامس الذي هو عبارة عن متابعة لأصول الحجة التي بنى عليها القول في الباب الرابع، ومن ثم فإن تحليله لمنهج إمام الحرمين في الاستدلال السمعي بالإجماع في مجال العقائد إنما هو محاولة منه لتكملة ما بدأه في الباب الرابع. ورغم أهمية الإجماع كدليل شرعي إلا أن مفاصل الخلاف بين إمام الحرمين ومنهج السلف لا يعتد بها في هذا الجانب سوى أننا نلاحظ أن إمام الحرمين قد توسع كثيرا في مسائل الإجماع وقد بين الباحث خطأ إمام الحرمين في دعوى الإجماع على نفي الجهة والتحيز عن الله تعالى، ويبدو أن أسس الخلاف في هذه المسألة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وإمام الحرمين هو دقة وتشديد شيخ الإسلام على أهمية التثبت في القول في مسائل العقائد بعلم والوقوف عند حدود المعلوم لدينا ويقول الباحث في ذلك: "إن النفي أو الإثبات والجهة بصفة مطلقة ليس صحيحا كذلك، وإنما يتوقف على تحديد المعنى المراد نفيه وإثباته كما شرح ذلك شيخ الإسلام".[١٠]

ثم أخيرا ينتقل الباحث في الباب السادس إلى بيان منهج إمام الحرمين في الاستدلال بالمعجزة، ويستوفي الباحث هذا المجال من كل جوانبه وإذا عن لنا تلخيص مدار قوله في هذا الصدد فنقول :إن قضايا دلالة المعجزة على صدق النبوة وإثبات العقائد بالنبوة والدليل الحسي والعقلي وموقعهما في إثبات النبوة ثم أخيرا استفاضة الخبر لمن لم يحضر المعجزة وما يتفرع من هذه القضايا من مسائل فرعية أخرى كانت هي مدار النقاش في هذا الباب، ويبدو جليا أن الخلاف بين شيخ الإسلام ابن تيمية والمتكلمين "متكلمي الصفاتية" هو حول تعريف المعجزة والشروط اللازمة للتعريف. ثم يختم الباحث بصورة هي في غاية النظام والترتيب بحثه بجملة من الملخصات الجامعة لنقاشه المستفيض لقضايا

[١٠] منهج إمام الحرمين، ص٤٦٥.

منهج دراسة إمام الحرمين للعقيدة خلال أبواب كتابه قيد المراجعة كل ذلك وفقا للمنهج السلفي في فهم العقيدة.

٣. قضايا للنقاش لتأصيل منهج دراسة العقيدة:

لا يمتري من له مسكة عقل في أهمية هذا السفر القيم الذي نقل هم دراسة العقيدة من التحكمات الشكلية واللفظية إلى إرساء منهج لبيان مواضع الاختلاف والاتفاق بين أهل القبلة. فإن كان ذلك كذلك فلابد من اتخاذ هذه المبادرة المنهجية القيمة فاتحة لتجديد فهم العقيدة وتجديد معاني الدين في أنفسنا.

أولا: لعل محنة الإمام أحمد بن حنبل قد رسخت في الأذهان معنى أهمية تلقي العقيدة على منهج السلف دون الخروج عنها أو التحول منها إلى دعاوى لا تسندها دليل وقد دافع الإمام أحمد بن حنبل دفاع من يقتدى به وعليه فقد استقر المنهج في فهم العقيدة حينما أرادت المعتزلة ضياع ملامحه، ومهما قيل عن أسباب محنة الإمام أحمد إلا أن الثابت هو انحياز جمهور المسلمين للمنهج الذي ثبت عليه في فهم العقيدة، وحينما انجلت المحنة في أيام المتوكل ثبت بما لا يدع مجالا للشك رسوخ هذه العقيدة وعمق صداها عند جمهور المسلمين. وصارت جنازة الإمام أحمد بن حنبل استفتاء عمليا على رسوخ ذلك المنهج واستمراريته وتراجع تشغيب أحمد بن داود شيخ الاعتزال وخصم الإمام أحمد ابن حنبل. فذلك السقوط التاريخي للاتجاه الاعتزالي في تاريخنا الديني والسياسي والنجاح المنقطع النظير لمنهج السلف في تلقي العقيدة لهو دليل على تجاوب الفطرة السليمة والوجدان المعافى مع منهج السلف في التعبير عن العقيدة الإسلامية. ولعل انحياز الإمام أبي الحسن الأشعري ــ فيما بعد ــ في معقل الاعتزال ــ مدينة البصرة ــ إلى عقيدة السلف ومحاولة الدفاع عنها بالأدلة والبراهين العقلية لهو دليل ساطع على قدرة موقف الإمام أحمد بن حنبل على استقطاب مفكري وأعلام هذه الأمة الخاتمة إلى طريق الرشاد. وعليه فإن تأسيس المدرسة الأشعرية ــ فيما بعد ــ إنما هو دليل عافية على امتداد منهج

السلف في فهم العقيدة. وكل ذلك يعني أهمية إعادة النظر في إسهامات مؤسسي علم العقيدة بالكيفية التي تصدى بها الباحث في كتابه القيم "منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة" دون تجريح أو تهريج وإنما السعي لإدراج جهود إمام الحرمين في ذلك السياق الذي خرج من محنة أحمد بن حنبل وأفضى إلى مأزق الاعتزال وسقوطه التاريخي. إذا فدرس منهج إمام الحرمين هو محاولة لتأصيل منهج السلف في فهم العقيدة ببيان مدى قرب أو بعد المراجعات التاريخية التي تمت لذلك المنهج في ملابسته وصراعه للمخالفين والمسايفين للعقيدة الصحيحة.

ثانيا: لاشك في أن دراسة العقيدة الإسلامية ومنهجها من خلال الجدل التاريخي والكلامي مفيد كمقدمة لمحاولة استخلاص العبر والدروس لتفعيل العقيدة في واقعنا المعاصر. والفرق واضح بين اجترار القضايا التاريخية وبين النفاذ منها لفهم واقعنا المعاصر وتجاوز ما هو تاريخي في ذلك الجدل والثبات على ما هو مبدئي لدفع حركة تفعيل العقيدة في حياتنا اليومية لإحياء علوم الدين وتجديد الفقه السياسي والاجتماعي والاقتصادي على أسس عقيدة التوحيد. ولاسيما أن العقيدة الإسلامية ليست لاهوتا نظريا منبتا عن الواقع وإنما مجال السمعيات والإلهيات مرتبط بمجال النبوات الذي يقود بدوره إلى قضايا مؤسسة الخلافة الإسلامية ومعاني تكييف أفعال المكلفين في صلتها بمقاصد الشارع من التكليف وعليه فإن إصلاحنا لمنهج فهم العقيدة في ضوء مقررات السلف الصالح تستتبع نظرا عميقا في قضايا الفقه اليومي بجوانبه المختلفة وعليه فإن التأكيد على عقيدة السلف وتجديدها في أنفسنا يقتضي ضرورة إعادة تكييف مقتضيات الفعل الإنساني وفقا لذلك التصور الاعتقادي وعدم الوقوف بالعقيدة في مجال التصورات النظرية. إذا فالتأليف في هذا المجال هو محاولة إيجاد نقطة ارتكاز لتجديد شامل لحياة الأمة عن طريق تعميق فهمها لمنهج العقيدة الإسلامية الرشيدة وعليه فإن مجرد الوقوف عند القضايا الشكلية والتاريخية النظرية لهو تخليط قاتل لأهم ما امتلكته هذه الأمة الخاتمة. ولعل إعادة النظر في كتاب الغياثي للجويني ككتاب في علم الكلام والسياسة الشرعية لهو السبيل للإصلاح الذي أراده الجويني نفسه.

ثالثا: لابد من التنبيه على مقتضيات العقيدة الإسلامية في مجـــال العلـــوم والمعارف العصرية وأثرها على الحياة الثقافية والفكرية والمؤسسات الإعلاميـــة ودورها في الحوار الديني والفكري مع أصحاب الملل والنحل الأخرى والتنبيـــه على أهمية إعادة النظر في التأليف في مجال أصول الدين وربطه بمجال التأليف في مواجهة الفرق والملل والنحل المعاصرة. وضرورة الوعي بمواضع القوة الذاتية في العقيدة الإسلامية في مواجهة شتى ضروب الانحراف العقدي والفكـــري. ولا يعني ذلك الدخول في جدل عقيم والإضراب عن فهم مواضع الالتقاء والقـــوة عند الخصوم. ولعل ما فعلته المدرسة الأشعرية في هذا المجال خير تجربة تاريخيـــة يمكن الاستهداء بها واستخلاص العبر منها في مواجهتهم للمعتزلة وأصحـــاب الملل والديانات الأخرى.

رابعا: لا يمتري أحد في أن دراسة المناهج على وجه العموم تقتضي التميـيز بين القضايا التاريخية التي لا تتعلق بالمنهج وتزول بزوال الظروف التاريخية الـــتي استدعت نقاشها وبين الأمور الجوهرية المنهجية التي تتعلق بصلب المنـــهج ولا يعتريها التغيير ولا يدخل عليها التبدل. فإن كان الأمر كذلك فذلـــك يعـــني ضرورة إصلاح المنهج على مقتضى بيان ثوابته ومتغيراته وهذا التميـــيز يعـــني النظر إلى جملة القضايا التي ناقشها الإمام الجويني في إطار درسه للعقيدة والتمييز بين ما هو تاريخي وبين ما هو ثابت لا يعتوره التغير، وكذا الحـــال النظـــر إلى تعقبات شيخ الإسلام ابن تيمية وإجراء ذات المنهجية عليها. ومن الثـــابت أن لكل منهج تاريخا خاصا به، وكذلك لكل منهج ثوابت ومتغـــيرات والســـبيل الوحيد للتمييز بين ما هو منهجي مبدئي وما هو تاريخي متغـــير هـــو المراقبـــة الدقيقة للمنهج في ظل تشكلاته التاريخية، وبيان الثابت من مفرداتـــه والمتغـــير حسب الظروف التاريخية المتعاقبة. ولعل استخدام المقارنات بـــين مواجـــهات الإمام أحمد بن حنبل للفكر الاعتزالي وبين الإمام الأشعري ـــ فيما بعـــد ـــ ثم الباقلاني والجويني ثم مداخلات شيخ الإسلام ابن تيمية قد تعين كثـــيرا علـــى الخروج بدلائل للتمييز المنهجي. وقد حوم الباحث حول هـــذا الغـــرض و لم يصبه.

خامسا: لعل هذا البحث فاتحة خير لإثبات ضرورة النظر في مجال العقيدة عن طريق تطوير دراسات تاريخية نصية مقارنة بين أصحاب الكتب الدينية ومن لهم شبهة كتاب وبذلك يحدث الانتقال من درس الفرق إلى نقد الملل والنحل بغية الوصول إلى تأسيس قاعدة "تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم" حتى يكون للحوار الديني الدعوي داخل الدائرة الإسلامية وخارجها معنى يصل به الخطاب الإسلامي العقائدي عبر ركام العقائد السائدة ليحرك الفطر السليمة ويجدد معاني التوحيد فيها. ولاشك في أن علم الكلام الأشعري على يد الإمام أبي الحسن الأشعري قد أضاف زخما مفيدا لهذا الأمر من خلال كتابيه مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين وكتابه الآخر ــ الذي لم نعثر عليه والذي يشي عنوانه بمحتواه ــ مقالات الملحدين. وهذا الانتقال من درس الفرق إلى نقد النحل لهو انتقال أصيل في فكرنا الديني مبينا الصلة بين أساليب بيان الحق ودحض مقالات الخصوم وقد تابع هذا الأمر الباقلاني في تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل وصار من بعد سمة للمدرسة الأشعرية في بيان الصلة بين درس الفرق ونقد الملل والنحل وكل ذلك يقع على أساس المنهج القويم في فهم العقيدة الإسلامية وعليه فإن درس منهج الجويني في العقيدة يظل ناقصا ما لم يكمل ببيان درسه للفرق الإسلامية ونقده للملل المخالفة حتى تتضح صورة المنهج في كل جوانبه.

سادسا: لعل درس العقيدة ومنهجها دون الدخول في متعلقاته الإنسانية لهو تجريد للازم من ملزومه وعليه فلابد من ضرورة تعميق فهم معاني مستويات الخطاب العقائدي الإسلامي المتوجه للنفس الإنسانية بمستوياتها المختلفة (الأمارة، واللوامة، والمطمئنة) ومستويات الفعل الإنساني (الظالم لنفسه، المقتصد، والسابق بالخيرات) ومحاولة فهم العلاقات بين النفس والقلب والجسد والروح وقضايا الهدي والصلاح والإعراض والجحود من خلال ربط معرفتنا النصية تلك بمعرفتنا العلمية المحدودة، وجعل الأولى هادية للثانية لتتكامل معرفتنا بالنفس البشرية والمجتمعات الإنسانية التي نتجه لها بخطاب العقيدة الدعوي، وربما أفضى ذلك لإحياء علم العمران الإسلامي وقضايا علم السلوك الديني

الفردي المرتبط بمفاهيم عقيدة التوحيد، وهذه الزاوية في النظر كان من الممكن أن تفتح أفقا جديدا لفهم الأبعاد النفسية والاجتماعية لمواقف إمام الحرمين المنهجية في درس العقيدة، والمقارنة بينها وبين فهم شيخ الإسلام ابن تيمية لمنهج السلف في بيان العقيدة.

سابعا: وتقودنا الملاحظة السابقة إلى تأكيد القول: إن إعادة فهم منهج إمام الحرمين في الاستدلال على العقيدة لا يقتضي الوقوف ـ فقط ـ عند الاستدلال على مجال السمعيات ولكن من باب أولى ربط مجال السمعيات بما يتعلق به من مجال الفعل الإنساني ومحاولة تكييفه في إطار السمعيات وبيان دقائق معاني "إياك نعبد وإياك نستعين" كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى، وكذلك بيان معاني الخوف والحب والرجاء في إطار العقيدة الإسلامية وكيف تترتب هذه إزاء الربط بين مجال الإلهيات ومجال الفعل الانساني. وعليه فإن كانت نقطة الارتكاز في منهج العقيدة هي مجرد بيان معنى العقيدة دون فهم مجال الانفعال الإنساني بها فذلك نقص مريع في المنهج ويجعل العقيدة الإسلامية لاهوتا باردا لا يستحق الدرس ولعل الناظر في المرحلتين اللتين بينهما الباحث في حياة إمام الحرمين الفكرية في شأن درس العقيدة يستبين له مدى انفعال إمام الحرمين بمعاني تلك العقيدة التي عبر عنها في كتبه التلخيص والشامل والإرشاد والنظامية والبرهان والغياثي وليس أدل على ذلك من عنوان كتابه غياث الأمم في التياث الظلم والذي هو بحث جامع لمجال الإلهيات والنبوات والخلافة وما يستتبعها من فعل إنساني.

أخيرا فإن لهذا السفر القيم مقاما في التأليف في مجال دراسة منهج العقيدة لم يبلغه باحث قط بسبب الوضوح والتمييز في مجال شائك يستعصي على الوضوح والتميز والبساطة في التبويب وتركيب الحجج ولقد أحسن مركز الملك فيصل بتحرير النص بصورة قلت فيها الأخطاء المطبعية وبلغت فيها صناعة الكتاب عندهم شأوا عظيما.